إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم ١٤/ ٤٥٤
للنشر الفوري
٦ أكتوبر ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي ٢٠٤٣١
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يراجع أنشطة الرقابة: دعم النمو القابل للاستقرار في عالم شديد الترابط بعد الأزمة

في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٤، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعة شاملة لأنشطة الرقابة التي يضطلع بها الصندوق.

ويقوم الصندوق دوريا بدراسة طريقة تحليله للأوضاع الاقتصادية والمالية وصياغته مشورته بشأن السياسات، وهي عملية تعرف باسم الرقابة. وتهدف مراجعات الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات إلى التأكد من مواكبة العمل الرقابي للتحديات والاحتياجات التي يواجهها فرادى البلدان الأعضاء والاقتصاد العالمي.

وقد قطع الصندوق خطوات كبيرة نحو إصلاح إطاره الرقابي. ففي عام ٢٠١٢، اعتمد الصندوق قرار الرقابة الموحدة لتحديث الإطار القانوني للرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، بحيث يكون أكثر تعبيرا عن ترابط الاقتصاد العالمي. واتُّخذت مجموعة من المبادرات ترمي أيضاً إلى زيادة التركيز على المخاطر والتداعيات، والتصدي للفجوات التي تشوب مراقبة الاستقرار المالي والخارجي. ومن بين هذه الإجراءات، اعتمد الصندوق استراتيجية للرقابة المالية وإطارا لسياسات السلامة الاحترازية الكلية، واستحدث تقارير التداعيات والتقرير التجريبي المعني بالقطاع الخارجي، ووضع رؤية مؤسسية بشأن تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية، وبدأ في إدراج مصفوفات تقييم المخاطر في تقارير خبرائه حول مشاورات المادة الرابعة.

وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، تأتي مراجعة الرقابة لعام ٢٠١٤ في وقت لا يزال فيه الكثير من البلدان يبذل جهدا شاقا للتعامل مع تركات الأزمة – من ديون ضخمة، وبطالة مرتفعة، ونمو بطيء – وهناك احتمالات متزايدة بألا يتوافر لهذه البلدان إلا حيز محدود من خلال السياسات لتحقيق نمو غني بفرص العمل. ومع شدة الترابط العالمي، تواجه البلدان تحديا مزدوجا هو حماية اقتصاداتها من التداعيات السلبية مع تسخير المنافع التي يعود بها الترابط العالمي. وعلى هذه الخلفية، تهدف مراجعة عام ٢٠١٤ إلى تحقيق غايتين عامتين، هما استثمار التقدم المحرز مؤخراً، بمواصلة تعزيز الرقابة في هذه المجالات ذات الأولية؛ ومواصلة تطويع الرقابة لما يظهر من تحديات في مختلف البلدان الأعضاء.

وتسترشد النتائج والتوصيات التي انتهت إليها مراجعة عام ٢٠١٤ بطائفة متنوعة من التحليلات والمنظورات الخارجية. وتستند قاعدة الأدلة في هذه المراجعة إلى مسوح ومقابلات أجريت لطائفة من الأطراف المعنية (بمن فيهم مسؤولو البلدان وكبار صناع السياسات، والمشاركون في الأسواق المالية، والمجتمع المدني)، وإلى دراسة متعمقة لمنتجات رقابية حديثة. كذلك خاض

خبراء استشاريون خارجيون بمزيد من العمق في دراسة جوانب محددة في الرقابة – السياسات الهيكلية، ودور وتركيز الرقابة متعددة الأطراف، والمساواة في المعاملة، ودمج الرقابة الثنائية مع الرقابة متعددة الأطراف، والمخاطر والتداعيات – استُكمِلَت بعدد من الدراسات المتعمقة التي أجراها خبراء الصندوق. واستفادت المراجعة أيضاً من التوجيهات التي قدمتها مجموعة استشارية خارجية مستقلة، ومن تعليقات مستقلة قدمها مونتك سينغ أهلواليا وبول كروغمان ومارتن وولف بشأن تحديات محددة يواجهها الصندوق في عمله الرقابي.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون بمراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات وأعربوا عن تقديرهم لفريق الخبراء وجميع المساهمين الخارجيين لما قدموه من مدخلات بالغة الأهمية في هذه العملية. وأشاروا إلى أن تقدما كبيرا قد تحقق في رقابة الصندوق منذ المراجعة الأخيرة التي أُجريت في عام ٢٠١١، لا سيما في دمج الرقابة الثنائية مع الرقابة متعددة الأطراف. وأعرب المديرون عن تأييدهم بوجه عام لأهم النتائج ومعظم التوصيات التي انتهت إليها المراجعة. وأعربوا عن تقديرهم للتركيز على تحسين تنفيذ الإصلاحات الأخيرة عقب اعتماد قرار الرقابة الموحدة، مع معالجة ما يظهر من تحديات.

وبهذه الروح، أقر المديرون بأن الأولويات التي حددتها مراجعة ٢٠١١ لا تزال بنفس الأهمية. وفي الوقت نفسه، شددوا على ضرورة تنقيح الرقابة وتطويعها وتعزيزها لضمان فعاليتها وجدواها في عالم ما بعد الأزمة الذي يتميز بالروابط المتبادلة. وبناء على ذلك، أقر المديرون أولويات العمل التشغيلي الخمس للفترة ٢٠١٤–٢٠١٩، وهي: (١) المخاطر والتداعيات؛ (٢) الرقابة المالية الكلية؛ (٣) المشورة بشأن السياسات الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد الكلي؛ (٤) المشورة المترابطة والتي يقدمها خبراء خارجيون بشأن السياسات؛ (٥) اتباع منهج رقابي يركز على العميل. وقال المديرون إنهم يتطلعون إلى صدور خطة عمل السيدة مدير عام الصندوق، التي توضح التدابير المحددة والانعكاسات الأولية على الموارد للتقدم في هذا العمل في المجالات ذات الأولوية المذكورة.

المخاطر والتداعيات: رأى المديرون أن المخاطر والتداعيات من أهم القضايا بالنسبة للصندوق، حتى بعد انحسار الأزمة. ودعوا إلى المثابرة في تنفيذ قرار الرقابة الموحدة، لا سيما من خلال تحليلات أكثر انتظاما للتداعيات التي تنتقل إلى الخارج والتداعيات المرتدة في البلدان المؤثرة على النظام المالي؛ وزيادة الاهتمام بالقياس الكمي لتأثير المخاطر والتداعيات على البلدان المستفيدة من موارد الصندوق، من خلال عرض سيناريوهات بديلة للمخاطر في مشاورات المادة الرابعة. وفي هذا السياق، اتفق معظم المديرين على ضرورة تعزيز تقييمات القطاع الخارجي من خلال التوسع في استخدام منهجية تقييم التوازن الخارجي، رهنا بتوافر البيانات، مع الاستمرار في تنقيح التحليلات والمنهجية. ورأى بعض المديرين أنه من الأنسب التصدي لأوجه القصور في المنهجيات قبل توسيع نطاق التحليل ليشمل مجموعة أوسع من البلدان، أو إدخال نتائج تقييم التوازن الخارجي ضمن أنشطة رقابية أخرى. وفي سياق العمل على توحيد الرقابة، أكد المديرون أهمية الحفاظ على التوازن المناسب بين الجوانب الثنائية والجوانب متعددة الأطراف، لتجنب إغفال القضايا التي تخص بلدان دون غيرها.

وأعرب المديرون عن تأييدهم للجهود الرامية إلى تعميق التحليلات لمصادر المخاطر وطرق انتقالها. ورأوا بوجه عام أن إجراء تحليلات للميزانيات العمومية الوطنية مفيد في رصد المخاطر الناشئة عن التدفقات الإجمالية والتدفقات الصافية، وهو ما يمكن

أن يساعد على تعميق تحليل المخاطر والتداعيات وزيادة تطويعه بما يتلاءم مع الظروف القُطْرية. وأقر المديرون بأن هناك حاجة إلى بيانات إضافية لدعم هذه التحليلات بالكامل، وإن كانت الأطر القانونية والمؤسسية في بعض البلدان قد تمثل قيدا على تبادل المعلومات السرية. ولذلك ينبغي أن يبذل كل من الصندوق وبلدانه الأعضاء جهدا أكبر لمعالجة فجوات البيانات.

الرقابة المالية الكلية: اتفق المديرون على أن التحليل المالي الكلي ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من مشاورات المادة الرابعة. وشددوا على أنه بالنظر إلى تعقد العلاقة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، سيكون من الضروري توفير الدعم الفني اللازم، وتحسين الأدوات التحليلية، وتعزيز مهارات خبراء الصندوق في مجال الرقابة المالية الكلية. ورحب المديرون أيضاً بالنية القائمة لتعزيز رقابة الصندوق على سياسات السلامة الاحترازية الكلية باعتبارها عنصرا مكملا للسياسات الأخرى. وحثوا خبراء الصندوق على بناء قاعدتهم المعرفية واستخلاص الدروس من تجارب البلدان في هذا المجال، بالتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير.

السياسات الهيكلية: أكد المديرون أهمية الاعتراف بجميع القضايا الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد الكلي وانعكاساتها الاقتصادية الكلية. وأعرب معظم المديرين عن تأييدهم لوضع مبادئ أكثر وضوحا لعمل الصندوق في القضايا الهيكلية على أساس مدى أهميتها للاقتصاد الكلي وخبرة الصندوق المتخصصة أو اهتمام ''كتلة حرجة'' من البلدان الأعضاء بها، والاستفادة من الخبرة المتخصصة لدى المنظمات الدولية الأخرى والخبراء المحليين حيثما أمكن. وعارض بعض المديرين الآخرين إجراء أي توسع في عمل الصندوق المعني بالمجالات غير الأساسية التي لا يملك فيها الصندوق خبرة متخصصة كافية.

المشورة المترابطة والمقدمة من خبراء خارجيين بشأن السياسات: اتفق المديرون مع الرأي القائل بأن تعزيز الجهود لتحسين فهم الروابط بين القطاعات والتفاعلات بين السياسات من شأنه أن يساعد الصندوق على صياغة حزمة مترابطة من المشورة. وفي هذا السياق، اتفق المديرون على أن المشورة بشأن سياسات المالية العامة ينبغي أن تظل مراعية للانعكاسات على النمو والاستمرارية، على أن تدعمها ركيزة واضحة تستند إلى مبررات وجيهة. وبشكل أعم، رأى معظم المديرين عموما أن تقارير الخبراء المواضيعية المعنية بمشاورات المادة الرابعة تمثل خطوة تقدمية، وخصوصا حيثما تساعد على تحديد المخاطر والروابط المتبادلة بين القطاعات والتي تهم البلدان المعنية، وإن كان قد بعض المديرين قد أعرب عن قلقه من أن يؤدي اتباع منهج مواضيعي إلى إغفال قطاعات مهمة. وأعرب المديرون عن تأييدهم لبذل مزيد من الجهود لضمان الاستمرارية في بعثات الصندوق وتبادل الخبرات بين البلدان في مجال السياسات، وهو ما يشمل إدخال المساعدة الفنية بشكل أفضل ضمن أعمال الرقابة. ورأوا أيضاً أن هناك مجالا لتعزيز العمل المشترك بين إدارات الصندوق ومع المنظمات الدولية الأخرى في المجالات التي تملك فيها الهيئات الأخرى خبرة متخصصة كبيرة.

المنهج الذي يركز على العميل: اتفق المديرون على أن تأثير مشورة الصندوق بشأن السياسات لا يعتمد فقط على جودتها التحليلية، وإنما أيضاً على صراحتها ووضوحها، وعلى طريقة عمل الصندوق مع أعضائه. ولاحظوا أن عمل الصندوق في وقت أبكر مع البلدان الأعضاء وإجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية معها من شأنهما أن يساعدا على تطويع المشورة بشأن السياسات على نحو أفضل بما يتلاءم مع الظروف القُطْرية ويتيح مزيدا من الفعالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يتردد الصندوق في إيصال رسائل صعبة، وخصوصا للاقتصادات المؤثرة على النظام المالي. وأعرب المديرون عن تأييدهم لتعزيز

المساءلة المزدوجة، بسبل تشمل زيادة الانتظام في مراقبة التغييرات التي تطرأ على مشورة الصندوق بشأن السياسات، وذكر عدد قليل منهم أنهم سيرحبون بزيادة تمحيص التقارير القُطْرية من قبل مراجعين خارجيين.

التواصل الفعال: أكد المديرون أن وضوح التواصل جزء لا يتجزأ من استراتيجية الصندوق الكلية للرقابة. واتفقوا على أن هناك مجالا كبيرا لتبسيط رسائل الرقابة، وأعربوا عن تأييدهم بوجه عام لتجميع رسائل السياسات في جدول أعمال السياسات العالمية. وإضافة إلى ذلك، رأى معظم المديرين أن هناك مجالا لدمج بعض المطبوعات متعددة الأطراف كوسيلة لتحسين فعالية وترابط رسائل الصندوق، كما اقترح عدد من المديرين خفض تواتر بعض المطبوعات. وأعرب عدد من المديرين الآخرين عن تفضيلهم استبقاء المجموعة الحالية من منتجات الرقابة متعددة الأطراف بصفة مؤقتة – بما في ذلك تقرير التداعيات والتقرير التجريبي المعني بالقطاع الخارجي – مشيرين إلى أدوارها المتمايزة في دمج الرقابة الثنائية مع الرقابة متعددة الأطراف.

التعاون العالمي: اتفق المديرون على أن للصندوق دوراً حيوياً في تعزيز التعاون العالمي في عالم ما بعد الأزمة. وبينما رأى بعض المديرين جدوى في المقترح الداعي إلى تعيين مجموعة من الخبراء الخارجيين لاستقصاء مدى كفاية التكليف المنوط بالصندوق لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، أعرب معظم المديرين عن عدم اقتناعهم بأن الآن هو الوقت المناسب للدخول في هذه المناقشة بينما لا يزال الاهتمام مركزا على أولويات أخرى عاجلة.

المساواة في المعاملة: شدد المديرون على أهمية التعامل مع تصورات عدم المساواة في معاملة البلدان الأعضاء. ولم يجد عدد من المديرين غضاضة في فكرة تقييم المساواة من حيث مدخلات الرقابة، لا سيما الموارد وعمق التحليل استنادا إلى الأحكام التقديرية بشأن المخاطر المحلية والنظامية، مع مراعاة عدم إغفال مخرجات الرقابة. إلا أن عددا من المديرين رأى أنه من الضروري إيلاء اهتمام أكبر لمخرجات الرقابة، مشيرين إلى أن الفروق في مشورة الصندوق للبلدان ذات الخصائص المتشابهة هي المصدر الرئيسي للقلق. ورأى المديرون أنه من المفيد وضع آلية تقوم السلطات من خلالها بإبلاغ شواغلها بشأن المساواة في المعاملة، مما يتيح للصندوق قدرة أكبر على تحديد وفهم القضايا المعنية والتصرف بشأنها بشفافية.

الموارد: أقر المديرون بأن بعض المقترحات تتطلب موارد إضافية. إلا أن عددا كبيرا من المديرين حث إدارة الصندوق على تنفيذ التوصيات التي صادق عليها المجلس في إطار حزمة محايدة من الموارد. ودعا المديرون إلى النظر بعناية في خيارات تحقيق الوفورات وتعزيز الكفاءة مع ضمان تلبية احتياجات مختلف الأعضاء بصورة مُرضية؛ وقد تتضمن هذه الخيارات تحديد الأولويات وإعادة توزيع الموارد البشرية ودمج بعض منتجات الرقابة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى النظر في الأولويات وقضايا الموارد في مختلف إدارات الصندوق في سياق مناقشات الميزانية.

المراجعات: استكمل المديرون اليوم مراجعة تنفيذ رقابة الصندوق. واتفق معظمهم على أنه بالنظر إلى الوقت اللازم لتنفيذ إصلاحات الرقابة بشكل فعال وإجراء المراجعة كثيفة الاستخدام للموارد، سيكون من المناسب تغيير دورة المراجعات الشاملة لرقابة الصندوق إلى دورة مدتها خمس سنوات، مع إعداد تقرير مرحلي أثناء هذه المدة، وإن كان عددٌ قليل من المديرين قد أبدى تفضيله للاحتفاظ بدورة مدتها ثلاث سنوات، ربما مع تبسيط صيغتها. ورأى المديرون أن التقرير المرحلي يمثل فرصة مهمة لتقييم التنفيذ وتحديد المشكلات الأولية أو أي تصحيح يتعين إجراؤه في منتصف المسار، والمساعدة على تحديد سمات مراجعة الرقابة القادمة.